الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق الأمن المائي في الجزائر– ولاية أدرار نموذجاً –

The partnership between the public and private sectors as a mechanism to achieve water security in Algeria - Adrar province as a model

ط.د. بن حمادي سعاد[1]، أ.د. بن عبدالفتاح دحمان[2]،

[1] جامعة أحمد درايعية ـ أدرار (الجزائر)، ben.hamadi@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة أحمد درايعية ـ أدرار (الجزائر)، dah.benabdelfattah@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2024/01/16 **تاريخ القبول:** 2024/05/03 **تاريخ النشر:** 2024/06/30

ملخص:

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أضحت من آليات تحسين وتسيير وإدارة قطاع المياه، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وسنستهدف من خلال هذه الدراسة تحليل وتقييم واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تسيير قطاع الموارد المائية والتعرف على مدى مساهمتها في تحقيق الأمن المائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه أحد الحلول الإستراتيجية لتحقيق الأمن المائي في الجزائر

كلمات مفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمن المائي، الموارد المائية، قطاع المياه، التجربة الجزائرية

تصنيفات JEL : .L33، Q25، Q2

Abstract :

The partnership between the public and private sectors is for improving and managing the water sector, by contributing to the achievement of social and economic development. This study aims to analyze and evaluate the current status of the partnership between the public and private sectors in managing the water resources sector, and to determine its contribution to achieving water security. The study concludes that the partnership between the public and private sectors in the water sector is one of the strategic solutions to achieve water security in Algeria

Keywords: The partnership between the public and private sectors, Water security, Water resources, Water sector , Algerian experience.

JEL Classification Cods : L33, Q25, Q2

المؤلف المرسل: بن حمادي سعاد، **الإيميل:** ben.hamadi@univ-adrar.edu.dz

مقدمة:

لاقت الشراكة بين القطاعين العام والخاص اهتماما متزايداً سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، إذ تعد من توجهات السياسات العمومية الحديثة التي تهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية في مختلف المجالات كالصحة، النقل، المياه، الطاقة وغيرها، وقد سمحت الجزائر على غرار باقي دول العالم للقطاع الخاص بالمشاركة في تسيير قطاع المياه والصرف الصحي، وهذا في إطار عقلنة نفقات القطاع العام في إطار توفير التمويل وتسيير هذا القطاع الحيوي بالإضافة إلى تجاوز بعض المشاكل التي تُسجل في قطاع المياه في الجزائر وسعياً منها لتحقيق الأمن المائي.

الإشكالية:

تتبلور إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:

كيف ساهمت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأمن المائي في الجزائر؟

وتنطوي تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؟
- ما المقصود بالأمن المائي وفيما تتمثل أسسه؟
- ما واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه بالجزائر؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر.
- التعرف على مدى مساهمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأمن المائي بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دفع عجلة التنمية، من خلال الأهمية الحيوية والإقتصادية للمياه، والمساهمة في تشييد وتمويل مشاريع البنية التحتية، وكذا مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، واستخدامه في مختلف الأنشطة الصناعية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الجانب المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأيضا لعرض الجانب المفاهيمي للأمن المائي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في جمع المعطيات المتعلقة بالتجربة الجزائرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة ما يلي:

– أطروحة دكتوراه ل: عليوط سهام التي تحمل عنوان: الشراكة بين القطاع العام والخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه بالجزائر . دراسة تقييمية . وقد انطلقت الباحثة من إشكالية مفادها: كيف أثرت الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال عقود الإدارة لشركة SEAAL;SEACO; SEOR في أداء الخدمة العمومية للمياه في الجزائر العاصمة، قسنطينة و وهران؟ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مميزات الخدمة العمومية للمياه والوقوف على آثار الشراكة بين القطاعين على تحسين أداء الخدمة العمومية للمياه في الجزائر، وتوصلت الباحثة إلى أن الشراكة بين القطاعين أدت إلى تحسين جودة الخدمة العمومية من حيث استمرارية التزويد بالمياه أو من حيث جودتها.

– مقال بعنوان: دور مشاركة القطاع الخاص في رفع كفاءة قطاع المياه ـ عرض التجربة الجزائرية ـ وانطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في رفع كفاءة إدارة قطاع المياه؟ وهدفت الدراسة إلى إبراز دور الإستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة قطاع المياه وتوصل الباحث إلى أهمية الشراكة بين القطاعين في توفير المياه بشكل يومي للمستهلكين وبنوعية وجودة عالية بالإضافة إلى مساهمة الشراكة في نقل الخبرة والتكنولوجيا المتطورة في مجال المياه للقطاع العام.

– دراسة بعنوان: Public-Private Partnership as a Tool for Financing Infrastructure Projects in Algeria هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع البنية التحتية والشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر وإبراز التحديات التي يجب التعامل معها لاعتماد الشراكة في مشاريع البنية التحتية في الجزائر، أما عن أهم ما توصل اليه الباحث في دراسته: إن اعتماد الجزائر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتطلب منها القيام بالعديد من الإجراءات لضمان نجاح وفاعلية الشراكة كإعداد اطار قانوني ينظم العلاقة بين الأطراف المتعاقدة وتحسين النظرة السلبية للشراكة سواءا بالنسبة للمواطنين أو بالنسبة لموظفي القطاع العام وغيرها من الإجراءات.

1 الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من إحدى الوسائل الهامة والفعالة القادرة على توفير خدمات ذات جودة عالية وتعد كذلك احد مصادر القادرة على توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية

1-1– مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهميتها

ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي تم اللجوء اليها من اجل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تمويل و انجاز مشاريع البنية التحتية و تخفيض الانفاق العام وبالتالي المساهمة في تخفيض العبئ على الموازنة العامة للدولة.

1-1-1-تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

طرحت عدة تعاريف للشراكة بين القطاعين العام والخاص نذكر منها:

عرف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها :"الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية الأساسية والتي كان يتم تقديمها تقليديا من خلال الحكومة وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون ". (اكيتوبي، ريتشارد، و غيرد، 2007)

أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فعرفتها على أنها:" اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو شركاء متعددين من القطاع الخاص يقوم بموجبها الخواص بتوفير خدمات بحيث أن أهداف مردوديتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك الخصوص". (شايب باشا و مسكر، 2019)

وجاء تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها ترتيب تعاقدي بين القطاعين العام والخاص حيث يتم الدفع للقطاع الخاص مقابل توفير البنية التحتية أو الخدمات نيابة عن القطاع العام، عادة ما تجعل الشراكة بين القطاعين للقطاع الخاص الذي يقوم بإنشاء البنية التحتية أو تقديم الخدمات مسؤول عن حالة البنية التحتية وأدائها خلال مدة العقد (Menzies, 2016, p. 3)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها عقد تعاون بين طرفين أحدهما من القطاع الخاص والآخر من القطاع العام حيث يسمح هذا العقد للقطاع الخاص بالمشاركة في إنجاز وتمويل مشاريع البنية التحتية في مختلف المجالات كالنقل، الصحة، الطاقة، السجون،....الخ.

أما تعريف الشراكة في مجال ادارة المياه فعرفت على أنها: " الترتيبات التي تقوم من خلالها الكيانات العامة مثل الحكومات أو المرافق المملوكة ملكية عامة بإبرام عقود مع منظمات القطاع الخاص لأداء مهمات محددة في مجال توفير امدادات المياه و خدمات الصرف الصحي مقابل دفع المستهلك ثمن هذه الخدمة". (عليوط، 2020، صفحة 66) .

1-1-2- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تتمثل أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النقاط التالية: (قشام و شقراني، 2019، صفحة 164)

- تساهم الشراكة في رفع معدلات النمو من خلال تعزيز دور القطاع الخاص؛
- تعمل الشراكة على تخفيض نسبة الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية؛
- تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على توفير مناصب شغل جديدة؛
- تعمل الشراكة على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الحكومة من خلال جذب الإستثمارات من القطاع الخاص؛

- تعتبر عقود الشراكة وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة من خلال التزام المتعاقد بالتمويل والإنشاء والصيانة (بوفنغور، 2022، صفحة 186)
- تعمل الشراكة على جذب الإستثمار الأجنبي مما يساهم في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي و خفض الدين العام كما وتعمل الشراكة على توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص؛
- تعد الشراكة مصدر تمويلا وكذلك تقوم الشراكة بتخفيف الأعباء المالية على الخزينة العمومية؛
- تساهم الشراكة أيضا في الحد من الإقتراض بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية.

1-2- أهداف وأسباب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الموارد المائية

سنتناول فيما يلي أهداف وأسباب اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في محال الموارد المائية كما يأتي:

1-2-1- أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الموارد المائية

تتمثل أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في: (غيلاني و عثماني، 2018، صفحة 201)

- استفادة القطاع العام من الخبرات الإدارية والفنية التي يمتلكها القطاع الخاص بهدف تحسين جودة الخدمات التي يقدمها قطاع المياه للمستهلكين بالإضافة إلى الإستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية؛
- العمل على رفع الأداء الاقتصادي في مجال المياه من خلال الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية؛
- تشجيع الإستثمار في قطاع المياه؛
- تخفيض نسبة الدعم الحكومي لقطاع المياه.

1-2-2- أسباب اللجوء إلى الشراكة في مجال الموارد المائية

إن أسباب اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه تعود إلى: (احمان و فراح، 2023، صفحة 07)

- **تحسين كفاءة الإدارة:**

نظرا لضعف الأداء في شبكات المرافق العامة لتوفير المياه بسبب نقص الكفاءة الإدارية وتدهور الشبكات ونقص الصيانة بالإضافة إلى نقص الكفاءة في استخدام العمالة.

- **ارتفاع تكاليف تشغيل المرافق العمومية:**

إن ارتفاع تكاليف تشغيل المرافق العامة راجع إلى وجود فائض في اليد العاملة غير المؤهلة بالإضافة إلى الإعتماد على تقنيات تقليدية ونقص تجهيزات الطاقة الإنتاجية.

- **نقص الإستجابة إلى احتياجات الزبائن:**

يعود سبب عدم الإستجابة لاحتياجات الزبون أو المستهلك إلى نقص الأموال الضرورية لتقديم خدمات ذات جودة عالية وجعل رضا الزبون من الأهداف الأولوية للإدارة.

2- الأمن المائي ومصادر المياه في الجزائر

سنتطرق الى مفهوم الأمن المائي ومصادر المياه في الجزائر كما يلي:

2-1- مفهوم الأمن المائي

يقصد بالأمن المائي: "حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية والقدرة على تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها وتحقيق كفاية عرضها لتغطية الطلب عليها والإحتياجات المتجددة إليها في كل وقت وبأقل تكلفة ممكنة ". (فراح، 2012، صفحة 27)

إن مفهوم الأمن المائي يقوم على الأسس التالية: (الجبيتري، 2017، صفحة 166)

- اعتبار المياه سلعة اقتصادية بمقابل مادي وبالتالي فعدم ترشيد استعمال المياه أو هدرها يؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة؛
- اعتبار المياه من المتطلبات الأساسية للتنمية التي لا يمكن الإستغناء عنها في مختلف القطاعات الإقتصادية؛
- المياه سلعة حيوية قد يودي التنافس عليها بين الدول الى نشوء صراعات وحروب بهدف الاستلاء على الموارد المائية.

2-2-مصادر المياه في الجزائر

يمكن تصتيف مصادر المياه في الجزائر إلى صنفين هما:

2-2-1-الموارد المائية التقليدية

ترتبط الموارد المائية في الجزائر بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بين المناخ الجاف والمناخ شبة الجاف حيث تقدر الموارد المائية الحقيقية ب:19.4 م^3، 75% منها قابلة للتجديد تمثل منها حصة60% مياه سطحية في حين15%مياه جوفية (محسن و وصاف، الموارد المائية في الجزائر وادوات تسييرها المتكامل لمياه الشرب، صفحة 30)

وهنا نشير إلى أن الموارد المائية التقليدية ينم تعبئتها بنسبة 50% في حين 50 %المتبقية لا يمكن تعبئتها بسبب العوائق الطبيعية والجيولوجية (محسن و اولاد حيمودة، الحوكمة المائية كمقاربة للتسييير المتكامل للمياة في الجزائر، 2014)

- **الموارد السطحية:** تقوم الوكالة الوطنية للموارد المائية بالإشراف على ما يزيد عن 160 محطة أين تم تقدير التدفقات المياه السطحية ب: 12.4 مليار م^{3}من الثروة المائية المتاحة حيث تضم 17 حوضا مائيا موزعة ضمن ثلاث مجموعات هي:

- أحواض جبال الأطلس التلى التي تبلغ مساحتها حوالي130 الف كلم2 تتسع لنحو11.1 مليار م^{3}يقدر معدل سقوط الأمطار بها بين 400 الى 1500 ملم/سنة،
- أحواض الهضاب العليا هي عبارة عن أحواض مغلقة قدرت مساحتها نحو100 الف كلم2 تتسع الى حوالي 0.7 مليار م^{3}قدر معدل سقوط الأمطار بها ما بين300 الى400 ملم/سنة
- أحواض صحراوية قدرت مساحتها بحوالي 100الف كلم2 تتسع لنحو0.6 مليار م^{3}قدر معدل سقوط الأمطار بها ما بين 100 الى300 ملم/سنة.

- **الموارد الجوفية:** قدرت الموارد المائية الجوفية ب: 07 ملايير م^3/سنة موزعة بين الشمال والجنوب بشكل غير متوازن حيث قدرت المياه الجوفية في الشمال ب:02 مليار م^3/سنة أي ما يعادل 28.57% من المياه الجوفية ويتم

استغلال اكثر من 90 ما يعادل 1.8مليار م^{3}من المياه المتجددة عن طريق تساقط الامطار اما في الجنوب فقد تم تقدير المياه الجوفية بحوالي 05 ملايير م^3/سنة ما يعادل 71.43 من المياه الجوفية (فراح، 2012، صفحة 11)

2-2-2-الموارد المائية غير التقليدية:

- **تحلية مياه البحر**: في 2008 وصل حجم المياه المحلاة المعبأة في الجزائر حوالي 111.45 مليون م^3/سنة ومن أهم محطات تحلية المياه نجد محطة كهرماء في أرزيو بوهران بطاقة انتاجية تقدر ب:90.000 م^3/يوم ما يقارب 32.85 مليون م^3/سنة ومحطة الحامة في الجزائر تصل طاقتها الإنتاجية الى 200.000 م^3/يوم مايقارب73 مليون م^3/ سنة حيث بلغت تكلفة هذه المحطة 250 مليون دولار وتعد محطة الحامة جزء من برنامج يضم 13 محطة لتحلية مياه البحر تنتج 2.26 مليون م^3/ يوم من المياه الصالحة للشرب .
- **معالجة المياه المستعملة:**

في 2008 قدرت محطات التشغيل المستغلة ب:67 محطة موزعة في 25ولاية ساهمت في تطهير نحو 275مليون م^{3}من المياه القذرة (فراح، 2012، صفحة 14) و يسعى الديوان الوطني للتطهير إلى إعادة استغلال المياه المستعملة للأغراض الزراعية، لأجل التخفيف من حدة نقص المياه, لكون أن عملية إعادة استعمال المياه المعالجة لم تعد خيارا وإنما حلا حتميا يندرج في صميم الإستراتيجية الوطنية للمياه المعالجة التي وضعتها وزارة الموارد المائية.

(https://www.aps.dz/ar/economie/103931-29-2021)

2-3- واقع الأمن المائي ومستقبله في الجزائر

تعد الجزائر من الدول الفقيرة من الموارد المائية تم تصنيفها ضمن 20 بلد في العالم الذي يشكو ندرة في الموارد المائية، كما تم تقدير حصة الفرد الجزائري من المياه سنويا بأقل من 600م^3، علما أن البنك الدولي يحدد عتبة قدرت ب: 1000م للفرد سنويا في حالة ما إذا تم تحقيق الأمن المائي.

وحسب توقعات الخبراء والمنظمات المتخصصة في مجال الموارد المائية ستتعرض الجزائر لأزمة حادة في المياه، وحسب تقرير البنك الدولي فالجزائر تحتل المرتبة 17 على المستوى الافريقي ضمن الدول التي ستعاني من الفقر المائي سنة 2025، حيث قدرت حصة الفرد من المياه سنويا باقل من 400م^3، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(01):متوسط نصيب الفرد الجزائري من المياه الشرب . 1962/2020

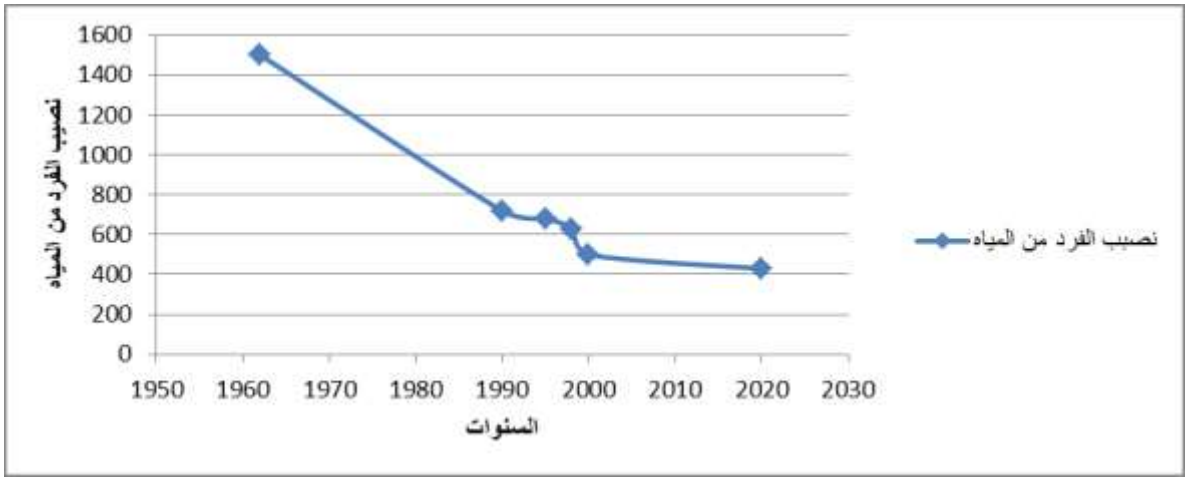

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

Ahmed kettab, les ressources en eau en Algérie: stratégies enjeux et vision, aeticie in desalination, May 2001,p : 27.

وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول لمواجهة هذه الأزمة فاتخذت عدة إجراءات لترشيد استعمال المياه وهذا ضمن إطار استراتيجية التنمية لقطاع الموارد المائية والبيئية آفاق سنة 2025، حيث اعتمدت على المخطط الوطني للماء PNE الذي يقترح جملة من البرامج الهيكلية والمشاريع الواجبة التنفيذ خلال خمس سنوات.

تتمثل المحاور الإستراتيجية للمخطط الخماسي2019/2015 في: (الجبيتري، 2017، صفحة 167)

- تعزيز ومواصلة سياسة تعبئة الموارد المائية بنوعيها التقليدية وغير التقليدية من اجل تلبية الاحتياجات من هذه الموارد بهدف تغطية العجز في مناطق الهضاب العليا وهذا تماشيا مع سياسات السلطات العمومية المتعلقة بتهيئة الاقليم؛
- إعادة تأهيل وتوسيع وعصرنة شبكات توزيع المياه وقنوات الصرف الصحي وإعادة تأهيل وإنشاء الهياكل الموجهة لحماية المناطق الآهلة بالسكان و المدن من الفيضانات وهذا بهدف حماية البيئة والموارد المائية من التلوث وكذلك توسيع الربط بشبكة الماء والصرف الصحي لأكبر عدد من المواطنين ؛
- تعزيز دور الحوكمة في قطاع الموارد المائية والبيئة وهذا بالاعتماد على جملة من الاجراءات المؤسساتية ذات الصلة بالاطار القانوني والتنظيمي.

كما ويهدف المخطط الخماسي السابق الذكر إلى: (غريب، 2021، صفحة 147)

- تعبئة الموارد المائية: بهدف تلبية احتياجات المواطنين من المياه الصالحة للشرب ودعم قطاع الري الفلاحي قرر إنجاز26 سدا بقدرة استيعاب إجمالية تصل إلى 985 مليون $م^3$ ونزع الطين والأوحال من 10 سدود من أجل زيادة طاقتها الإستيعابية الى45 مليون $م^3$ إضافة إلى حفر وتجهيز680 بئر عميق بطول خطي قدر ب: 180000 متر خطي بقدرة تعبئة تصل إلى حوالي 172 مليون $م^3$سنويا؛

- توفير الماء الشروب: تم إنجاز2440 كيلومتر من الأنابيب سنويا إضافة إلى إنجاز محطة معالجة و136 خزان كما سيتم إعادة تأهيل 1680 كيلومتر من قنوات الماء الشروب سنويا يتمثل هدف هذه الانجازات في ضمان التزويد اليومي للمواطنين بالمياه الصالحة للشرب عبر كامل التراب الوطني لفترة لا تقل عن12 ساعة يوميا؛
- الصرف الصحي: فيما يخص برنامج الصرف الصحي سيتم إنجاز60 محطة لمعالجة المياه المستعملة تصل قدرتها إلى تطهير الصرف الصحي لصالح 04ملايين نسمة وإنجاز 6000 مجمع للصرف الصحي إضافة إلى إنجاز هياكل لحماية المدن من الفيضانات و تهيئة 300 كيلومتر من المجاري والوديان؛
- الري الفلاحي: في هذا الصدد سيتم إنجاز32 مشروع ري كبير بمساحة إجمالية تقدر ب:23الف هكتار إضافة إلى إنجاز219 سد صغير بقدرة استيعاب تصل الى حوالي 60 مليون م^{3}والتي لها القدرة على سقي مساحة قدرها 15 الف هكتار؛

3– واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الموارد المائية

سيتم التطرق إلى دوافع التي أدت بالجزائر الى تبني الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه ،كما سنتطرق إلى بعض الشراكات بين القطاعين في الجزائر، واخير سنتطرق واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في ولاية ادرار في مجال المياه.

3–1– دوافع اعتماد الجزائر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الموارد المائية

تعود أسباب لجوء الجزائر إلى اعتماد الشراكة في قطاع المياه إلى جملة من الأسباب هي:

- نقص الفعالية والكفاءة لدى المؤسسات الجزائرية للمياه والتطهير والذي يظهر جليا في عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها المالية وعدم احتواء 32%من المنازل تقريبا على عدادات (احمان و فراح، 2023، صفحة 11) حيث أن 35% من البلديات عبر كامل التراب الوطني لا تدفع فواتير المياه أما المستحقات المالية للجزائرية للمياه لدى المواطنين والمؤسسات الاقتصادية وإدارات قدرت بحوالي 94 مليار سنتيم في كل من سطيف، برج بوعريريج، بجاية، كما وصرح مدير الجزائرية للمياه بتيارت عن تحمل المؤسسة لخسائر بلغت حوالي20% من حجم المياه الموزعة. (فراح، 2012، صفحة 22)
- تعد الجزائر من أكبر الدول في ارتفاع نسب التسربات المائية، حيث كشفت مديرية الوحدة الولائية لمصلحة الجزائرية للمياه ببجاية عن وجود 200 تسرب بسبب قدم شبكات المياه بالإضافة الى 89% من الشبكة الحضرية مهترئة،

أما وهران فقد عرفت 11000 حالة تسرب سنويا أما خنشلة فقد بلغت نسبة التسرب 35% بسبب قدم شبكات توزيع المياه الشروب وانعدام الصيانة في حين سجلت الجزائر العاصمة ما يقدر ب 30% من التسربات،

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة التسربات المائية ليست فقط في إهدار الموارد المائية بل قد تودي أيضا إلى كوارث صحية نتيجة اختلاط المياه الشروب بالمياه المستعملة (فراح، 2012، صفحة 23)

- سوء تسيير وتنظيم قطاع المياه نظرا لمعاناة المستهلكين من عدم توافر المياه بشكل يومي.

3-2- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الموارد المائية في الجزائر

أقدمت الجزائر على اشراك القطاع الخاص الأجنبي في مجال تسيير القطاع المائي سعيا منها لمواجهة ندرة المياه وتحسين الخدمة العمومية في قطاع الموارد المائية بالإضافة إلى محاولة رفع وتحسين الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه .

3-2-1-الشراكة بين SEEAAL-SUEZ ENVIRONNEMENT

يعتبر هذا العقد أول عقد شراكة بين القطاع العام والخاص أبرم في الجزائر في مجال تسيير الخدمة العمومية للمياه والصرف الصحي بين الشريك الجزائري المتمثل في شركة المياه والتطهير بالجزائرSEEAAL وهي مؤسسة جزائرية عمومية تم تأسيسها سنة2006 وهي شركة ذات أسهم تعود أسهمها الى الجزائرية للمياه بنسبة 70% والديوان الوطني للتطهير بنسبة30% هدفها تحديث الخدمة العمومية للمياه والتطهير وفق المعايير الدولية (//https://seaal.dz/presentation_entreprise) والشريك الأجنبي المتمثل في الشركة الفرنسية SUEZ ENVIRONNEMENT

أبرم العقد الأول في نوفمبر2005 لمدة 5 سنوات وبلغت قيمة هذا العقد حوالي 120 مليون أورو أما العقد الثاني فقد تم إبرامه في نوفمبر2011 ولمدة 5سنوات وقدر مبلغ العقد 117.731 مليون اورو (حجاج، 2018، صفحة 122) أما عن أهداف العقد فتمثلت في: (عليوط، 2020، صفحة 256 .257)

- العمل على تحسين جودة خدمات المياه والصرف الصحي بالجزائر العاصمة إلى مستوى المعايير العالمية، و هذا من خلال ضمان التزويد بالمياه على مدار 24 ساعة، تفعيل نظام الصرف الصحي، تحديث خدمة العملاء وإدارة الأصول بكفاءة عالية؛
- نقل الخبرات والمعارف من الشريك الفرنسي إلى الشريك الجزائري بالإعتماد على تحديث الإدارة، تكوين وتدريب الإطارات الجزائرية؛
- نشر آخر جيل من التكنولوجيا المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي لدى مؤسسةSEEAAL .

3-2-2-الشراكة بين SEOR- AGBAR

أبرم عقد الشراكة بين شركة SEOR الممثلة للقطاع العام وهي شركة المياه لولاية وهران التي تعد شركة عمومية ذات أسهم أنشات في 2006 والشريك الخاص المتمثل في الشركة الإسبانية AGBAR وهي أحد فروع الشركة الفرنسية SUEZ ENVIRONNEMENT مقرها الاجتماعي بمدينة برشلونة مقاطعة كاتالونيا بإسبانيا (لكحل، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر . دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران"SEPR"(رسالة ماجستير)، 2014، صفحة 133)بلغت قيمة هذا العقد 30.5 مليون اورو (عيساوة و سالم، 2023، صفحة 67)، مر هذا العقد بمرحلتين هما: (لكحل، ايت عيسى، و لرادي، اثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على ترقية البنية النحتية لقطاع المياه حالة سور اغبار بوهران .، 2020، صفحة 180)

- المرحلة الأولى: 6 أشهر تستثمر شركة في هذه المرحلة في تشخيص النقائص والمشاكل التي يعرفها قطاع المياه و وضع خطة استراتيجية ملائمة لحل تلك المشاكل،
- المرحلة الثانية: 5 سنوات في هذه المرحلة يتم تنفيذ خطة العمل التي تم الاتفاق عليها في المرحلة السابقة.

تمثلت اهداف العقد في: (لكحل، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر . دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران"SEPR"(رسالة ماجستير)، 2014، صفحة 138)

- خدمة المياه الشروب على مدار24 ساعة؛
- تسيير الصرف الصحي؛
- القيام بدورات تكوينية لصالح الموظفين؛
- ادارة الزبائن لزيادة المردود التقني والتجاري؛
- تطوير تسيير الإقتصاد المالي.

قامت شركة SEOR برفع عدد زبائنها الى18.75 % خلال مدة وجيزة من 2008 إلى2012، كما وتمكنت أيضا من توفير المياه في بعض المناطق المعزولة وقد بلغت نسبة توفير المياه في اليوم 99.7 % حسب إحصائيات 2012 من جانب آخر قامت الشركة بتجديد 756كلم من شبكة التوزيع ما قدر بنسبة41 %من الشبكة وهذا ما مكنها من معالجة66.987 تسرب للمياه وبالإضافة إلى ما سبق اعتمدت شركةSEOR على تقنية حديثة لتسير المياه وهي Système de Télécontrôle من خلال ضبط ومراقبة عملية توزيع المياه، أين تم ربط أكثر من 155محطة هيدروليكية ب200نقطة مراقبة على مستوى كامل تراب ولاية وهران مما يمكن الشركة من اصلاح الخلل في حالة وجوده. (غيلاني و عثماني، 2018، صفحة 206)

3-2-3-الشراكة بينSEACO- EAUX MARSEILLE

تأسست شركة SEACO في ،2006 وهي عبارة عن شركة ذات أسهم مشتركة بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير لولاية قسنطينة، تم توقيع عقد التسيير بين شركة SEACO والشركة الفرنسية EAUX MARSEILLE في 24 سبتمبر 2008 ويكون العقد على مرحلتين مرحلة انتقالية لمدة 6 اشهر و مرحلة عملية لمدة 5 سنوات أما عن أهداف العقد فكانت كما يلي: (احمان و فراح، 2023، صفحة 11)

- التأكد من استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير وضمان توفير المياه لمدة 24 ساعة؛
- نقل الخبرة التسييرية والتقنية في مجال المياه والتطهير؛
- تجديد المخططات التوجيهية و تسيير شركة SEACO وفقا لشروط العقد.

تقوم هذه الشركة بتسيير ما قدرة ب1500كلم من شبكة المياه الصالحة للشرب خلال 12بلدية بقسنطينة حيث بلغت نسبة تزويد السكان بالمياه الصالحة ب 70% كما وقامت بإصلاح 6000تسرب عبر شبكة تبلغ حوالي 1200كلم في 2012 (غيلاني و عثماني، 2018، صفحة 207).

3-2-4-الشراكة بين SEATA- GELSENWASSER

أبرم هذا العقد في 17 ديسمبر 2007 بين الشريك العام SEATA وهي مؤسسة تسيير المياه الصالحة للشرب والتطهير تعمل الشركة في ولايتي عنابة والطارف، والشريك الخاص المتمثل في الشركة الألمانية GELSENWASSER حيث بلغت قيمة العقد 23.315 مليون أورو لمدة 5 سنوات و6 أشهر، وتمثلت أهداف العقد في نقل تكنولوجيا نشاطات توزيع المياه والتطهير وضمان المحافظة على الثروة المائية من خلال الإستغلال الأمثل لها، بالإضافة إلى القضاء على التسربات في شبكات المياه و ما يجب الإشارة اليه أنه تم فسخ العقد كم المتعامل الألماني قبل نهاية مدة العقد بسبب عدم التزام هذا الأخير ببنود الإتفاقية. (عيساوة و سالم، 2023، صفحة 67)

4ـ تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه بأدرار

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص المتعلقة بقطاع المياه بأدرار تقوم على أبسط شكل من أشكال الشراكة وهي عقود الخدمة، حيث وبناءا على هذا العقد يقوم القطاع العام بالتعاقد مع القطاع الخاص للقيام بأداء خدمة معينة لفترة زمنية قصيرة، و تجدر الإشارة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائرية للمياه بأدرار كانت عن طريق عقود خدمة مع مقاولين خلال سنتي 2016 و 2018

4- 1- تعريف الجزائرية للمياه:

هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي نشأة المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية مقرها في الجزائر.

تعريف وحدة أدرار:

نشأت وحدة أدرار بموجب قرار رقم315 / GD/HRD/EDAالمؤرخ في 28نوفمبر2006،حيث يتضمن القرار المؤرخ في 02 رمضان 1422هـ الموافق ل17 نوفمبر2001 المصادقة على التنظيم الداخلي للمؤسسة وحسب التقسيم الوارد ضمن هذا القرار فالجزائرية للمياه بأدرار تعد من الوحدات التابعة لمنطقة بشار.

4ـ1ـ1ـ التوسع في الإمداد:

تظهر عملية التوسع في الإمداد من خلال عدد الزبائن المشتركين الموصولين بشبكة المياه، و عدد التوصيلات الجديدة كما يلي:

الشكل(02): تطور عدد المشتركين الموصولين بالشبكة خلال الفترة 2016 ـ 2022

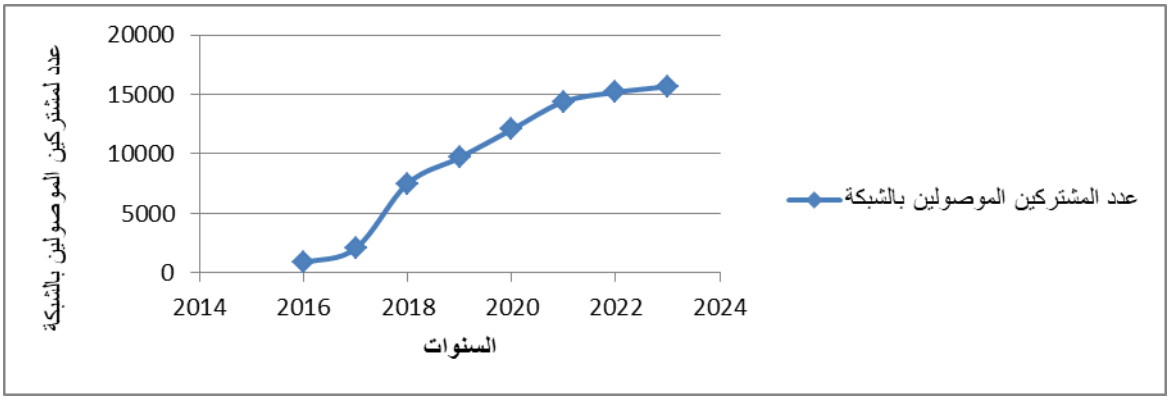

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجزائرية للمياه بأدرار

يوضح الشكل السابق تطور عدد الزبائن المشتركين الموصولين بشبكة المياه والذي يظهر أن عدد المشتركين الموصولين بالشبكة في تزايد مستمر حيث بلغ 850 زبون في سنة2016 ووصل الى 15665خلال تسعة أشهر الأولى من سنة2023.

الشكل(03): تطور عدد التوصيلات الجديدة

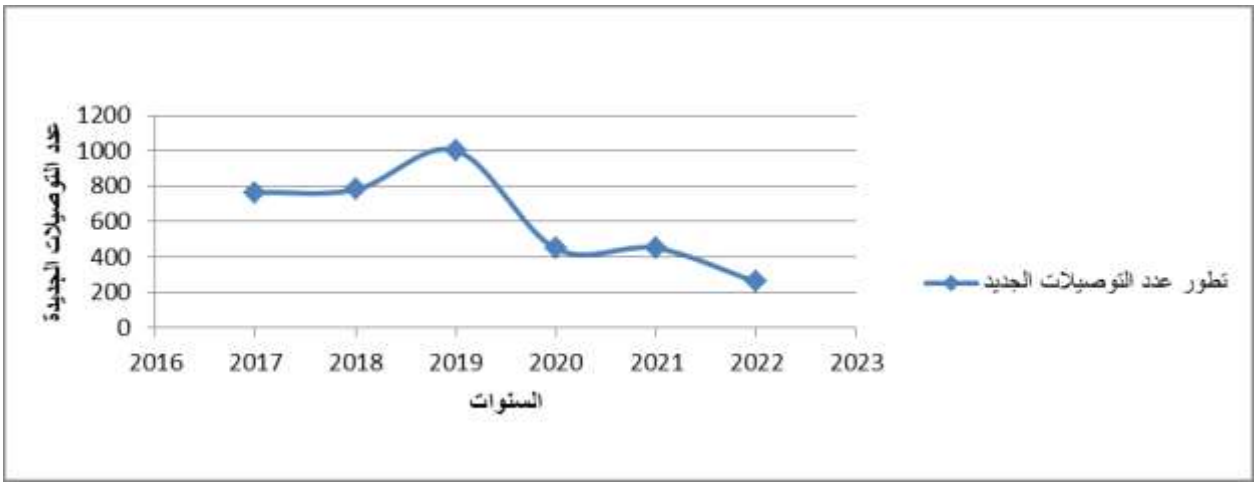

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجزائرية للمياه بأدرار

من خلال الشكل نلاحظ وجود إرتفاع في عدد التوصيلات الجديدة من 766 سنة 2016 الى 1002 سنة 2019

أما الإنخفاض في عدد التوصيلات الجديدة من 451 سنة 2021 الى 260 سنة 2022 فيعود ذلك إلى التقسيم الإداري الجديد الذي ادى إلى انفصال تسيير المياه في بلدية تيميمون عن ولاية ادرار.

4–1 –2– جودة الخدمة المقدمة:

إن قياس جودة الخدمة المقدمة تقاس حسب برنامج التزويد بالمياه حيث تعتمد الجزائرية للمياه بأدرار على نمط التزويد حسب الساعة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل(04):تطور معدلات التزويد بالمياه%

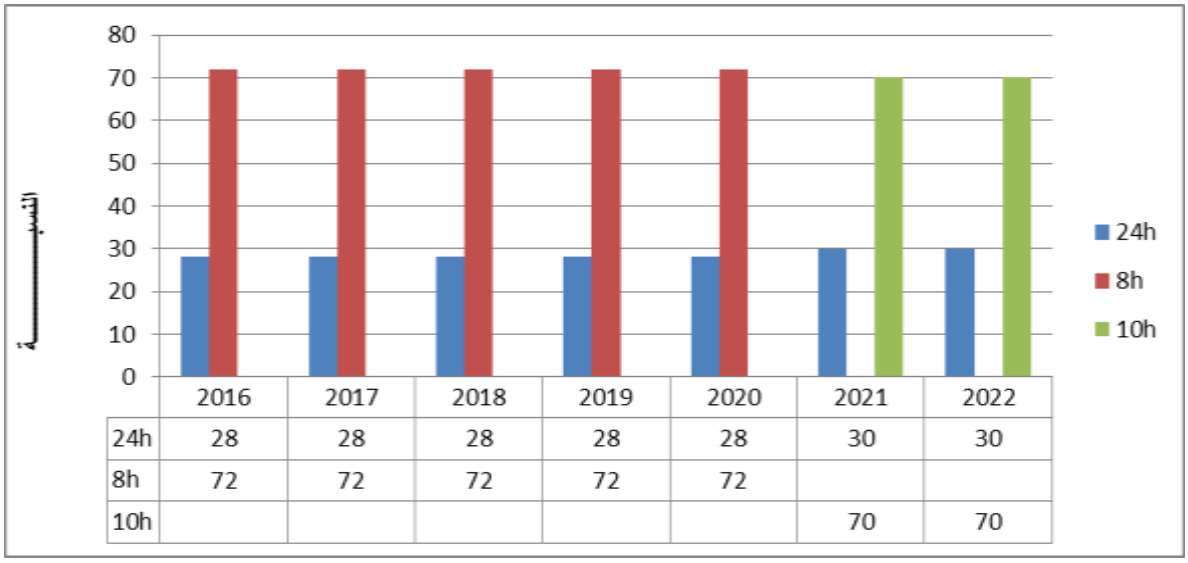

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
24h	28	28	28	28	28	30	30
8h	72	72	72	72	72		
10h						70	70

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجزائرية للمياه بأدرار

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تحسين مستمر في نسبة التزويد بالمياه حيث بلغت نسبة التزويد بالمياه على مدار 24ساعة 28% من 2016 إلى غاية 2020 لتبلغ نسبة 30% في سنة 2021 و2022 وتجدر الاشارة الى ان هذه النسبة في تزايد مستمر حيث قدرت ب32% خلال تسع اشهر الاولى من سنة الحالية اي 2023.

4-1 -3-الكفاءة التشغيلية

يمكن الإستدلال على الكفاءة التشغيلية من خلال تطور حجم المياه الموزعة والقياس الذي يسمح بمحاربة تسربات والتوصيلات غير القانونية وهذا عن طريق تطور عدد العدادات الجديدة ، والشكلين التاليين يوضحان ذلك على التوالي :

الشكل(06): تطور حجم المياه الموزعة

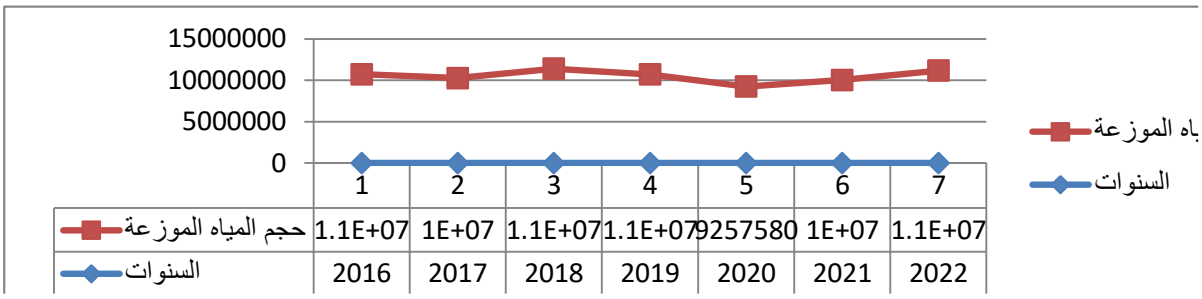

حجم المياه الموزعة	1.1E+07	1E+07	1.1E+07	1.1E+07	9257580	1E+07	1.1E+07
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجزائرية للمياه بأدرار

من خلال الشكل السابق نلاحظ تزايد مستمر في حجم المياه الموزعة من 2016 الى2022 الذي يعود الى التزايد المستمر في عدد السكان اما انخفاض حجم المياه الموزعة في 2017 و2020 فتعود اسبابه الى وجود اعطاب على مستوى شبكة التزويد بالمياه وتسربات المياه.

والشكل التالي يوضح تطور عدادات الجديدة التي تم تركيبها

الشكل(07): تطور عدد العدادات الجديدة

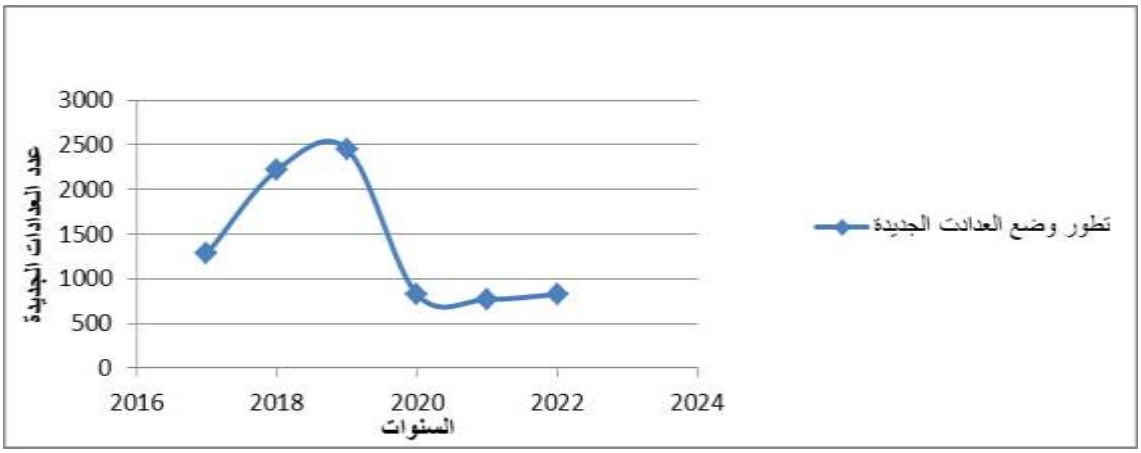

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجزائرية للمياه بأدرار

من الشكل اعلاه هناك ارتفاع في وضع العدادات الجديدة من 1278 من سنة 2017 الى 2215 في سنة2018 يمكن ان تعود اسباب هذا الارتفاع الى ابرام عقود مع المقاولين من اجل القيام بعملية تركيب العدادت.

خاتمة:

تكتسب الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية بالغة تسيير قطاع المياه، وتوفير خدمة عمومية متميزة وبمعايير دولية، فالشراكة تعمل على نقل المهارات التكنولوجيا والادارية الحديثة من القطاع الخاص الى القطاع العام، وترفع الكفاءة التشغيلية المبتكرة بالإضافة الى ذللك فالشراكة تساهم في تخفيض الانفاق الحكومي، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة:

- تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد نماذج تحقيق الأمن المائي في الجزائر إذا قامت على أسسها المتعارف عليها كمشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع واقتسام المخاطر بين الأطراف المتعاقدة؛
- إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسيير قطاع الموارد المائية يعد مثالاً نموذجياً عملياً لتسيير المرافق العامة، والتي يمكن اعتمادها في باقي المجالات الاخرى كقطاع النقل، قطاع الصحة، قطاع الاتصالات وغيرها .
- إن اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال المياه بأدرار لم يرق إلى المستوى المطلوب بسبب الصعوبات التي كانت تواجه القطاع الخاص عند أداء مهامه بسبب نقص انفتاح المجتمع على مثل هذه العمليات المرتبطة بإتاحة الخدمة العمومية للقطاع الخاص ووعيه بها.

التوصيات:

- تعميم مشاركة القطاع الخاص في تسيير قطاع المياه في مختلف ولايات الوطن؛
- تفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال وضع تشريع قانوني ينظم عقود الشراكة ويوضح التزامات وحقوق كل طرف من الطرفين المتعاقدين ؛
- بهدف تعظيم الاستفادة من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وجب تفعيل مؤشرات الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة...الخ.

قائمة المراجع:

- https://www.aps.dz/ar/economie/103931-29-2021.تاريخ الاسترداد 28 08, 2023، من
- https://seaal.dz/presentation_entrepriseتاريخ الاسترداد 26 08, 2023، من
- Menzies, I. (2016). Delivering Universal and Sustainable Water Services: Partnering with the Private Sector. *WaTer and SaniTaTion ProGram: GUIDANCE NOTE*.

- اسماعيل قشام، و محمد شقراني. (2019). الشراكة بين القطاع العام و الخاص كالية لتحقيق التنميةتجارب دولية رائدة. *مجاة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 04*(06).

- اليزيد بوفنغور. (2022). الشراكة التعاقدية بين القطاعين العم والخاص كالية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر. شركة المساهمة بلدي أقروليال بولاية ميلة نمودجا .. *مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، 06*(02).

- امين لكحل. (2014). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر . دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران"SEPR"(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة تلمسان.

- امين لكحل، عيسى ايت عيسى، و سفيان لرادي. (2020). اثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على ترقية البنية النحتية لقطاع المياه حالة سور اغبار بوهران .. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 03*(03).

- برناردين اكيتوبي، هميغ ريتشارد، و شوارتز غيرد. (2007). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص. *صندوق النقد الدولي سلسلة قضايا اقتصادية*(40).

- رشيد فراح. (2012). واقع ومتطلبات الامن المائي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد، 05* .

– ريم غريب. (2021). دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر(اطروحة دكتوراه)دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الطارف. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة: حامعة08 ماي 1945.

– زوبيدة محسن، و سعيدي وصاف. (بلا تاريخ). الموارد المائية في الجزائر وادوات تسييرها المتكامل لمياه الشرب. *مجلة الحقيقة، 06*(01).

– زوبيدة محسن، و عبد اللطيف اولاد حيمودة. (2014). الحوكمة المائية كمقاربة للتسييير المتكامل للمياة في الجزائر. *مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 05*.

– سهام عليوط. (2020). الشراكة بين القطاع العام والخاص في تسيير الخدمة العمومية للمياه بالجزائر مدراسة تقييمية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.

– عبد السلام غيلاني، و احسين عثماني. (2018). دور مشاركة القطاع الخاص في رفع كفاءة قطاع المياه . عرص التجربة الجزائرية. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 14*(03).

– عبدالحكيم حجاج. (2018). التجربة الجزائرية في ادارة الخدمة العامة للمياه . دراسة تحليلية لشراكة بين القطاعين العام والخاص. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 11*(02).

– فريدة عيساوة، و عبدالعزيز سالم. (2023). تقييم اداء الشراكة بين القطاع العم والقطاع الخاص في مجال المياه عرض التجربة الجزائرية. *مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 15*(02).

– كريمة شايب باشا، و سهام مسكر. (2019). اساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز المشاريع العمومية. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 04*(02)، صفحة 1637.1619.

– نبيلة الجبيتري. (2017). امن الموارد المائية في الجزائر . الواقع والمستقبل .. *مجلة الابحات و دراسات التنمية، 04*(01).

– نوال احمان، و رشيد فراح. (2023). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ادارة الموارد المائية . التجربة الجزائرية .. *مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول رهانات ترشيد استخدام الموارد المائية في اطار جهود تحقيق النمية المستدامة في الجزائر*، (صفحة 01 . 16).